MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
AND INTERNATIONAL COOPERATION
LIBYAN MISSION
TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

وزارة الخارجية والتعاون الدولي
بعثة ليبيا
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

الدورة السبعون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة
السيد عيسى إحميد عيسى
عضو بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة

أمام اللجنة السادسة

حول البند (85): سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

نيويورك، 2015\10\14

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

309 East 48th Street, New York, NY 10017 • Tel: 212-752-5775 • Fax: 212-593-4787 • Email: info@libyanmission-un.org

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

نرحب بتقرير الامين العام حول تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية، والبيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس ،،،

يعد النهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي امرأ أساسيا لإرساء نظام دولي يسوده السلام والاستقرار، وتحقيق التنمية المستدامة، والعدالة الجنائية وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومكافحة الإرهاب، كما أنه يلعب دوراً هاماً في منع نشوب النزاعات، وتعزيز السلم والامن الدوليين.

السيد الرئيس ،،،

رغم الظروف التي تمرّ بها ليبيا، يُعَدُّ النهوض بسيادة القانون على الصعيد الوطني من صميم اهتمام السلطات الوطنية وأولوياتها، حيث تبذل جهوداً حثيثة من أجل التعجيل باستكمال بناء دولة تسترشد بأحكام دستور يضمن الحريات الأساسية، والتداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الانسان.

علاوة على ذلك تحرص السلطات الليبية على تنفيذ كافة التزاماتها ومسئولياتها القانونية والقضائية لتفعيل جميع مؤسسات وآليات إنفاذ القانون وفقاً للمعايير الدولية، وخاصة مؤسستي الجيش والشرطة، بما يساهم في تثبيت الأمن والاستقرار ومحاربة الإرهاب حتى تتمكن من خلق الظروف المناسبة لتعزيزسيادة القانون.

ونشيد هنا بدور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على ما تبذله من جهود في تقديم المشورة الفنية، والمساعدة في بناء القدرات من أجل الدفع بعملية التحول الديمقراطي، وعلى ما تبذله من جهود للتوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية من خلال الحوار وتحقيق المصالحة الوطنية بما يسهم في تعزيز سيادة القانون.

السيد الرئيس ،،،

بما أن موضوع "دور عمليات أعداد المعاهدات متعددة الأطراف في تعزيز سيادة القانون والنهوض به" أختير لمداولات اللجنة خلال هذه الدورة، فإننا ندرك بأن أعداد المعاهدات هي وسيلة هامة للتطور التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ومصدررئيسى من مصادره.

ونؤكد على أن أحكام ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات وكافة الصكوك الدولية تمثل القاعدة القانونية لإرساء سيادة القانون الدولي بإعتبارها تهدف إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، من خلال وضع حد للإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب، وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد، وإحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفض المنازعات بالطرق السلمية، ومكافحة الإفلات من العقاب، ومنع إستخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد بإستخدامها. كما نؤكد على ان المحاكم والآليات واللجان المنشأة بموجب ميثاق ومؤسسات الأمم المتحدة

والإتفاقيات الدولية مكون أساسي للمساهمة في تطوير القانون الدولي والنهوض به وتعزيزه.

إلاّ أن تنفيذ وتعزيز سيادة القانون يستلزم دون شك كفالة احترام وتنفيذ الأحكام والإلتزامات الناشئة عن الصكوك الدولية والمحاكم والآليات بما يضمن العدالة في التطبيق، وعدم الإنتقائية، وإحترام سيادة الدول وملكيتها الوطنية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وفي هذا الإطار تؤكد ليبيا من جديد إلتزامها بميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والمعاهدات والصكوك الدولية التي هي طرف فيها.

السيد الرئيس ،،،

في الوقت الذي نؤكد فيه على أهمية إحترام نصوص أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والإتفاقيات والمواثيق الدولية بإعتبارها تمثل الإطار القانوني لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وإنهاء الإستعمار، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، فإننا نؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وهو حق طبيعي وقانوني يكفله القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. كما إننا ندعم المطلب الخاص بأن يكون لفلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة كونها البلد الوحيد الذي لا زال شعبه غير ممثل تمثيلاً عادلاً وصحيحاً في هذه المنظمة، وندعو كافة الدول الأعضاء إلى دعم هذا المطلب الذي سيعكس حرص المجتمع الدولي على تعزيز سيادة القانون.

شكراً السيد الرئيس